أخبار الخليج ٩ أكتوبر ٩٧ م

خطة طموحة لتحويل البحرين إلى مركز تدريب إقليمي

وضعت الحكومة البحرينية خطة جديدة لاستقطاب كبريات المؤسسات التدريبية في العالم. واذا أثمر هذا المشروع فإنه قد يحول البحرين الى اهم مركز تدريبي في منطقة الخليج العربي. ولا شك ان هذه الخطة التي وضعتها الحكومة البحرينية تعتبر احد اكثر برامج العمل طموحا في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت البحرين أول دولة في منطقة الخليج التي يكتشف فيها البترول سنة ١٩٣٢ بيد ان انتاج البحرين قد تقلص ليصبح في حدود اقل من عشرة آلاف برميل يوميا. وسعيا منها لاحتواء هذا الانخفاض في الانتاج النفطي سعت الحكومة البحرينية الى تنويع اقتصادها سواء تعلق الأمر بالصناعة أم البنوك أم التأمينات أم السياحة.

ويقول وزير العمل عبدالنبي الشعلة انه اذا كانت البحرين قد استطاعت اجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح في السبعينات فإنه لا يوجد اي سبب يمنعها اليوم من المراهنة على المجال التدريبي المتطور لتتحول بذلك الى مركز تدريبي اقليمي في المنطقة.

وقد قدرت وزارة العمل البحرينية ان الدول العربية الخليجية تنفق سنويا اربع مليارات من الدولارات على برامج التدريب وذلك بالاضافة الى مبلغ ٥ , ٧ مليارات دولار الذي تنفقه دول مجلس التعاون الخليجي سنويا على التربية والتعليم.

واستنادا الى نتائج التقرير الذي وضعته لجنة استشارية شكلتها وزارة العمل في دولة البحرين فإنه يتم انفاق اكثر من ٧٥٤ مليون دولار على برامج التدريب في بلدان ما وراء البحار وخاصة في اوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأقصى.

وتنظر البحرين الى هذه المسألة من منظور بسيط. فإذا استطاعت الحكومة البحرينية ان تستقطب ١٠٪ من تلك الميزانية التي تنفق على التدريب في بلدان ما وراء البحار فإن

● عبدالنبي الشعلة

اكثر من ٣٦ ألف متدرب قد يتدفقون على البحرين التي ستجني من وراء ذلك ٧٥ مليون دولار سنويا بالاضافة الى الفوائد الأخرى الهامة التي ستعود على الاقتصاد المحلي.

وكي تنجح في اقناع كبار المشغلين الخليجيين بالتوقف عن الاستعانة بخبراء التدريب العالميين الذين كسبوا ثقتهم وأثبتوا كفاءتهم يتعين على الحكومة البحرينية ان تقنع هذه الدوائر الخليجية انها تمتلك الكفاءات اللازمة كما انها توفر الحوافز الهامة لتلك الشركات التجارية التي تفتح لها فروعا في البحرين.

ويقول الدكتور ناجي المهدي الذي يشرف على ادارة معهد البحرين للتدريب: «اننا نبذل جهودا كبيرة لاجتذاب كبار المستثمرين في مجال التدريب. لقد شهد مجال التدريب نقلة نوعية هامة حيث انه اصبح يسمح بجني فوائد كبيرة ولم يعد مجرد عملية انفاق بحتة. وفي ضوء القوانين

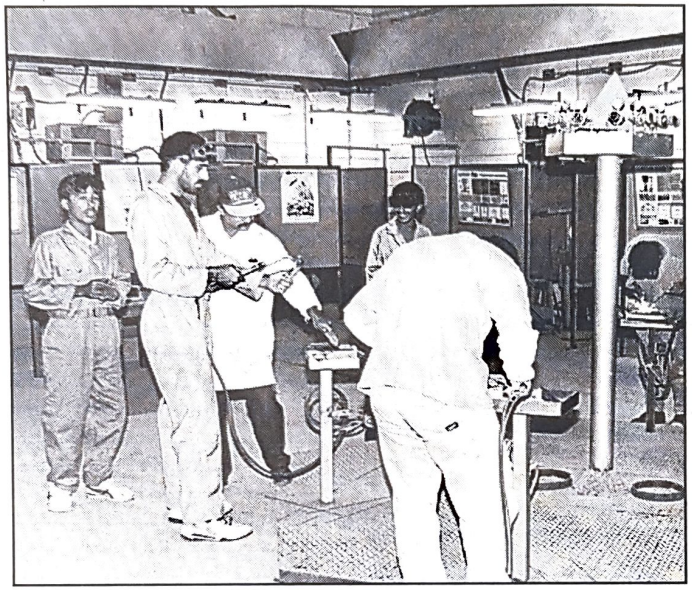

● جانب من احدى ورش التدريب في البحرين

الجديدة التي شرعتها الحكومة فإن المستثمرين يمكنهم ان يجنوا الارباح من تدريب الأفراد وذلك لتلبية بعض التخصصات الهامة في سوق العمل».

ويشير الدكتور ناجي المهدي الى تلك النوعية من المستثمرين المتخصصين والمدربين العالميين مثل معهد مانشستر للتدريب بالمملكة المتحدة والذي شرع بداية من شهر سبتمبر الماضي في تدريب اغلب العمال الفندقيين في البحرين. اما زبائن هذا المعهد البريطاني للتدريب فهي اساسا شركات بارزة مثل «فورت جروب» التي تتطلع الى تدريب موظفيها المختارين حتى يكتسبوا المعايير العالمية.

وفي هذا الاطار بالذات، افتتحت كل من إن. في. كي. البريطانية وشركة تويوتا اليابانية وستاندارد تشارتد بنك (هونج كونج) مراكز تدريبية تابعة لها في البحرين بهدف تخريج وتدريب الموظفين العاملين في مختلف الدول الخليجية.

ومن الناحية الجغرافية البحتة فإن كل الأسباب تشجع أرباب العمل على ارسال موظفيهم لمتابعة دورات تدريبية في دولة البحرين وذلك بشرط ان يكون المدربون والتجهيزات المتوافرة على نفس مستوى نظرائهم في المملكة المتحدة واليابان. فالبحرين توجد في قلب الخليج العربي ثم ان سياساتها التجارية المرنة قد شكلت عامل جذب هام لكبرى الشركات العالمية التي انشئت هناك. وفوق ذلك كله، تمتاز دولة البحرين على بقية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى حيث انها تمتلك ارفع المعدلات التعليمية في صفوف الكبار في العالم العربي (٨٤٪) مقارنة بمعدل سائر الدول العربية الأخرى والذي لا يتجاوز ٥٥٪.

وحتى اذا نجحت البحرين في توفير تجهيزات وكفاءات تدريبية تضاهي تلك المتوافرة لدى منافسيهم الغربيين واليابانيين فإن عقبة اخرى كبيرة تظل ماثلة وقد تظل تعرقل الجهود الرامية الى حل مشكلة البطالة. فقد يتطلب الأمر جهدا كبيرا لإقناع أرباب العمل المحليين سواء كانوا من البحرين أم من بقية دول مجلس التعاون الخليجي أم تلك الشركات المتعددة الجنسيات حتى يوظفوا عددا هاما من العمال البحرينيين ليحلوا بذلك مكان العمال الاسيويين.

وبما ان الرواتب في بلدانهم الأصلية منخفضة جدا فإن العمال الأجانب المهاجرين من الفلبين واندونيسيا وشبه القارة الهندية كانوا دائما مستعدين لقبول العمل في الدول الخليجية مقابل رواتب ضئيلة مقارنة بالرواتب التي يطالب بها المحليون.

فالمحاسبون الهنود الذين يملكون كفاءة علمية وعملية عالية يقبلون بأجور لا تتجاوز ٧٠٠ دولار شهريا. وبالمقابل، فإن قلة فقط من البحرينيين مستعدون للقبول بنفس تلك الوظائف التي يقوم بها الآسيويون وبأجور لا تتجاوز ٢٠٠ دولار شهريا. ولعل هذه المشكلة تطرح بإلحاح أكثر في المملكة العربية السعودية حيث تأمل سلطات الرياض ان ترحل ٧٠٠ ألف عامل آسيوي بيد ان قلة فقط من السعوديين أبدوا استعدادهم للحلول محلهم.

ويعتقد وزير العمل البحريني عبدالنبي الشعلة ان الوقت قد حان حتى يعيد أرباب العمل الخليجيون النظر في الطريقة التي يجلبون بها العمالة الآسيوية قبل ان يفكروا في العمالة العربية المحلية حيث يقول: «إذا شغلت عاملا آسيويا فإن راتبه قد يكون منخفضا لكن سيتعين عليك ان تدفع له تذكرته وتقدم له بدل السكن ثم انها مسألة وقت فقط قبل ان يعود ثانية الى وطنه. ولا يوجد بذلك اي سبب يجعله حريصا على مستقبل البحرين او الشركة التي يعمل بها على المدى البعيد. اما البحريني فهو لن يغادر البلاد واذا توافر له التدريب المناسب فإنه قد يصبح مكسبا هاما للشركة التي يشتغل بها والبلاد عموما.